2. المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي:

هناك عدة مفاهيم متعلقة بمفهوم التغير الاجتماعي ومرتبطة به أو ملازمة له، لكنها تختلف في المعنى، وإذا كان مصطلح التغير الاجتماعي جديد من حيث الطرح العلمي إلا أنه قديم من حيث الاهتمام والتفكير، حيث اهتم بهذا الموضوع الكثير من الفلاسفة والمفكرين الذين كانوا ينظرون إلى التغير الاجتماعي حتى القرن 18م نظرة تشاؤمية، مبنية على الخوف من المستقبل، وتفضيل الحياة الماضية، وقد صيغت في هذا الإطار نظريات عدة حول التغير، غير أن الخلط فيها كان واضحا بين مفهوم التغير والمفاهيم المرتبطة به كالتقدم والتطور والنمو والتنمية، ولكن النظريات الحديثة أخذت تفرق بين هذه المصطلحات وتظهر مواطن الاختلاف فيما بينها، وهذا ما سنقوم بتوضيحه فيما يلي:

أولا: التقدم الاجتماعي: يعد مفهوم التقدم الاجتماعي من المفاهيم المرتبطة تاريخيا بالتغير الاجتماعي، وهذا ما جاء واضحا من خلال كتابات بعض المفكرين مثل أوجست كونت (Auguste Comte) وكوندرسيه (Condercet) وفونتينل (Fontenelle) وبودان (Bodin) وغيرهم، وقد أشاروا إلى أن التقدم يعني الارتقاء نحو الأمام، أو السير نحو الأمام، وفي القرن السادس عشر أكد المفكرون الاجتماعيون على أن التغير هو التقدم، كما عرف "فرانسيس بيكون" التغير بأنه التقدم المستمر الدائم، ويعد "كوندرسيه" الرائد الأول لنظرية التقدم، فقد تتبع المراحل التي مر بها المجتمع البشري، وجاء ذلك في كتابه "رسم لوحة تاريخية عن تقدم الذهن البشري" عام (1793). وقد أثبت في هذا الكتاب تقدم الإنسان وحرره من الاستبداد وسيطرة الطبيعة، وأنه لن يرى مجددا تناوب الظلام والنور. وركز في ذلك على العقل، حيث اعتقد أن العقل هو أساس التقدم، وبتقدمه يحدث الرقى في مختلف الحياة المادية والاجتماعية[1].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 152.151.

وفي نفس الاتجاه ذهب أوجست كونت (Auguste Comte)، فمن خلال قانون الحالات الثلاث التي مر بها المجتمع البشري حسب كونت، والتي تنص على أن المجتمعات البشرية قد انتقلت من المرحلة اللاهوتية، ثم الميتافيزيقية، ثم الوضعية، وكلما انتقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة، يعني تقدما، ويبدوا في مظهرين، تقدم في الحالة الاجتماعية، وتقدم في الطبيعة الإنسانية، ويسمى المظهر الأول بالتقدم المادي، ويبدوا المظهر الثاني في الناحييتين البيولوجية والعقلية، ولا ينكر كونت دور العقل كقوة فاعلة في عملية التقدم الاجتماعي، غير أنه يرى أن الحتمية التاريخية هي من سيرت المجتمعات نحو هذا التقدم. ومن خلال الطروحات السابقة، نرى بأن المفكرين الاجتماعيين، وإلى غاية القرن التاسع عشر ميلادي، كانوا ينظرون إلى التقدم نظرة تفاؤلية، ولا يفرقون بينه وبين التغير الاجتماعي، وراحوا يبحثون في القوانين التي تحكم التقدم، وبقيت تفسيراتهم قائمة على التأمل الفلسفي، غير أن هذه النظرة تغيرت مع مطلع القرن العشرون، وأخذت فكرة التغير الاجتماعي تحل محل التقدم، وظهر ذلك جليا في كتاب "التغير الاجتماعي" للعالم أوجبيرن (William Ogburn) عام 1922، ولم تعد رؤية القرن التاسع عشر التي كانت تساوي بين التغير والتقدم تلقى قبولا واسعا الآن[1].

ويؤكد الدكتور أحمد رشوان أن علم الاجتماع لا يدرس قوانين التقدم وقواه المحركة، لأن هذا يدخل في إطار فلسفة التاريخ، أو الفلسفة السياسية، أما مصطلح التغير الاجتماعي فيختلف جذريا عن مصطلح التقدم، لأن التغير الاجتماعي يعني عند علماء الاجتماع، البحث في التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية، خلال فترة زمنية محددة، بغض النظر عما إذا كانت هذه التحولات إيجابية أم سلبية، أما التقدم فيحمل

---

[1] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، ط2، طبعة إلكترونية، بدون بلد نشر، بدون دار نشر،2007، ص389.

في معناه البحث في مسار التاريخ الإنساني أنماط التقدم، وقواه المحركة، ثم استشراف آفاقه ومستقبله.

ويمكن تحديد مصطلح التقدم الاجتماعي كما عرفه الدقس بقوله: "التقدم يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى نفع، كما أنه يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الانتاجية والسيطرة على الطبيعة"[2].

وبالتالي نستنتج أن هناك اختلاف بين المفهومين، فإذا كان التقدم الاجتماعي باعتباره أكثر تجريدا لأنه يبحث في التحسن المستمر للمجتمعات في منحنى تصاعدي، فإن الثاني يكون أكثر واقعية، لأن المجتمعات لا تسير دائما نحو الأحسن بل قد تعيش حالات تخلف وأزمات مختلفة، وهذا هو محور اهتمام موضوع التغير الاجتماعي.

ثانيا: التطور الاجتماعي: يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا. وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا[1].

وقد استعمل هذا المفهوم في علم الاجتماع بعد أن طرح داروين (Darwin) نظريته في كتابه "أصل الأنواع" عام 1859 حول تطور الكائنات الحية، و على أساس فكرة المماثلة العضوية التي جاء بها داروين، ظهرت النزعة التطورية في القرن التاسع عشر باعتبارها تيارا فكريا، يقوم على فكرة المماثلة العضوية، ولكنه يتميز عن النظرية الداروينية بطبيعته الحتمية، إذ تذهب نظرية داروين العامة في التطور إلى أن الأنواع الطبيعية، إنما تتطور من خلال التباين والأنتخاب الطبيعي، وهي عملية ليست تقدمية بالضرورة. أما النظرية التطورية التي

---

[2] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص23.
[1] دلال ملحس، استيتية، مرجع سابق، ص 35.

ارتبطت بالعلماء الاجتماعيين، فتذهب إلى أن المجتمعات البشرية تتقدم حتما، وأن التغير الذي تشهده تغير تقدمي، وهو الذي أدى إلى حضارة أرقى، وإلى تحسن أخلاقي للمجتمع البشري. وعلى الرغم من أن النظرية التطورية في علم الاجتماع تنسب إلى صاحبها هربرت سبنسر، إلا أنه من الواضح أنها كانت مسلمة عند الكثير من العلماء مثل كارل ماركس، فريدريك أنجلز، إميل دوركايم...[2]

وترى هذه النزعة التطورية أن جميع المجتمعات تتعرض للتغير والتبدل، وذلك عن طريق مرورها بعدة مراحل تطورية تدريجية تتميز بالبساطة أو التعقد. فهناك علاقة تشابهية بين تطور الكائن الحيواني والكائن الاجتماعي، الذي يتطور نتيجة زيادة التخصص في العمل التي تحدث في المجتمع، وتسبب له تعقدا في تركيبه ووظائفه. وفي الفترة الأخيرة توسع نطاق استعمال اصطلاح التطور الاجتماعي، إذ أصبح يعني عملية التغير التدريجي التي تأخذ محلها في المجتمعات، وذلك عن طريق تغير وظائف المؤسسات، وتبدل أدوارها الاجتماعية الأساسية، بيد أن مصطلح التطور لا يعني بأن جميع المجتمعات تمر في المراحل الحضارية والاجتماعية نفسها. لهذا يستعمل مصطلح التطور في وصف عمليات التغير التدريجي الذي يحدث في المجتمع[1].

وبالتالي فإن مفهوم التطور يقصد به "النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة"[2]، وهنا يمكن استنتاج الاختلاف بين مفهوم التطور و التغير، فعملية التطور تتطلب تدرجا في عملية التبدل، وأن تكون المراحل فيه منتظمة ومتناسقة دون حدوث طفرات، عكس التغير الاجتماعي الذي لا يشترط التدرج أو التسلسل في المراحل، فبعض التغيرات

---

[2] جوردون مارشال، مرجع سابق،ص 375.
[1] إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة. دار وائل للنشر، الأردن ،2005، ص109.
[2] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص28.

الاجتماعية تحدث فجأة، ودون سابق إنذار مثل الثورات، أو الاختراعات والاكتشافات تنقل المجتمعات البشرية من حال إلى حال في ظرف قياسي.

ثالثا: النمو الاجتماعي: يعني مصطلح النمو الاجتماعي بأنه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن، وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، ويتضمن النمو تغير كميا، ومن أمثلة ذلك التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في أعداد المواليد والوافيات، والتغير في أنواع الانتاج المختلفة كالزراعة والصناعة[3].

والنمو يختلف عن التنمية، لأنه يتم بطريقة تلقائية، بينما التنمية هي عملية إرادية مخططة، وقد اقترح "هوبهاوس" في كتابه النمو الاجتماعي الصادر سنة 1924 أربع معايير للنمو وهي: الزيادات في المدى والكفاءة والتبادل والحرية، أما في المجتمعات الراهنة، فقد شاع ارتباط مصطلح النمو بالمجتمعات النامية، أو مجتمعات في طرق النمو، والمجتمعات الأكثر نموا، والمجتمعات الأقل نموا.

ويرتبط مفهوم النمو الاجتماعي بمفهوم التغير ارتباطا وثيقا، ذلك أن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة، ومن هذه الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي. أما مواطن الاختلاف بين النمو والتغير تتحدد في النقاط التالية[1]:

1. يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبيا، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة. أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي، وفي النظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا.

---

[3] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 38.
[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص ص 34- 33.

2. يكون النمو بطيئا وتدريجيا، أما التغير فيكون عكس ذلك، قد يكون سريعا ويتضمن طفرات أو قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف.

3. يغلب على النمو التغير الكمي، أما التغير فيغلب عليه التغير الكيفي، ذلك أن النمو يتعلق في الغالب بالجانب المادي من المجتمع، أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي.

4. النمو عملية تلقائية لا دخل للإنسان فيها، أما التغير فهو عملية من صنع الإنسان ويشكل المحور الأساسي فيها.

5. يسير النمو في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، أما التغير فلا يكون سيره مستقيما باستمرار، وليس له اتجاه محدد، فقد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، وقد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

وبالتالي فإن الفرق يتجلى بين مفهوم التغير والنمو، في أن التغير الاجتماعي كمصطلح سوسيولوجي يعبر عن حقيقة ديناميكية للمجتمع، ولا يمكن التنبؤ بحركته وصيرورته، أما النمو فهو مصطلح يستعمل كثيرا في الدراسات الاقتصادية، و والجوانب المادية الإيجابية للمجتمعات.

رابعا: التنمية الاجتماعية: التنمية كمفهوم نظري وتطبيقي عملي، ظهر اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لمجموعة من المتغيرات، كان من أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من جهة، وتزايد حركة المد الشيعي من جهة أخرى، وبهذا أصبحت التنمية شعارا للطموح والجهاد، والانجاز على المستوى القومي والعالمي، ثم اكتسبت القضايا المرتبطة بالتنمية مزيدا من الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين، والمختصين بشكل عام[1].

---

[1] محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا. دار ومكتبة الأسراء، طنطا، 2009، ص25.

ومع نهاية السبعينيات من القرن الماضي تحول الاهتمام بالتنمية كمفهوم قومي يبحث في سبل النهوض بالأوطان التي استقلت حديثا، وحاولت أن تبني لنفسها كيانا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، إلى مفهوم ليبرالي غير مرتبط بخطة قومية شاملة لتعبئة الموارد وتنميتها وتوجيهها لإشباع الاحتياجات المتعاظمة للناس، والتي تستهدف تحسين ظروف الحياة وترقيتها في المجتمع بصفة عامة، بما يعود على كافة فئاته وشرائحه وطبقاته[2].

ويعرف الدكتور رابح كعباش التنمية على أنها: عملية تغيير وتحويل مقصودة، تستند إلى فهم عميق للمجتمع في كليته. وأن هذا التغيير فضلا على أنه إرادة، فإنه يمثل تحديا واعيا وهادفا[3].

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، متضمنة الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم[4].

وبالتالي فإن التنمية كمفهوم اجتماعي تستهدف النهوض بالمجتمعات وفق سياسة مخططة، كما أنها تحاول تجاوز كل العقبات التي يمكن أن تواجه السياسة التنموية للبلاد، ورغم أن هناك اختلافات فكرية كثيرة حول تحديد مفهوم التنمية، إلا أن هناك أبعاد لا يمكن الاختلاف فيها، منها أن هدف التنمية، ينبغي أن يكون الإنسان، حياته وطموحاته، وحاجاته الأساسية، حيث تتصف التنمية بأنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته. والتنمية أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء، فضلا عن كونها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل للها من أجل بناء الطاقة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر. هذا من جانب، ومن

---

[2] مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، دراسات مصرية في علم الاجتماع. مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر، بدون سنة نشر. ص170.
[3] رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية. مخبر بحث علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006، ص19.
[4] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص35.

جانب آخر فإن التنمية مسألة نسبية لأنها دائمة التغيير ولذا فإن أهدافها تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع، ومن شروط تحقيق التنمية نذكر[1]:

1- إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة داخل المجتمع.

2- توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها.

3- أن يكون النمو ناتجا عن أداء المجتمع ككل وليس من قطاع منعزل يعتمد على الخبرة والمهارة الأجنبية.

4- أن يكون الارتفاع في الدخل مصحوبا بحسن توزيع الدخل وهذا الشرط يوضح أن التنمية ليست مجرد مؤشرات إقتصادية، وإنما تدخل فيها الاعتبارات الاجتماعية كذلك.

5- توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية عدالة وطمأنينة ورعاية ورفاهية ومشاركة واستقرار لكي ينموا إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته لكي يتكيف للأحداث المطلوبة.

يتضح من خلال العرض السابق لمفهوم التنمية أنها أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي إذا ما قارناها بمفهوم التقدم أو التطور أو النمو لأنها تشتمل على أجزاء كبيرة من التغير الاجتماعي، ولكن من الجانب الإيجابي فقط، أما التغير فيشتمل على الجانبين الإيجابي والسلبي معا.

---

[1] معن خليل العمر، التغير الاجتماعي. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص69.

خامسا: التحديث: يعرف الكاتب العربي هشام شرابي التحديث بأنه: "سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخيا لأول مرة في أوربا يمثل ظاهرة أوربية فريدة من نوعها"[1].

كما يشير مصطلح التحديث إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية، وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا، وهذا الانتقال نادرا ما يتم بلطف وسهولة، حيث أنه يؤثر في كل مؤسسة اجتماعية، ويمس كل جماعة، ويصبح ملموسا في كل طرق الحياة. والتحديث مصطلح شامل يصف تغيرات عديدة في وقت واحد، وعلى مصطلحات متعددة. فالتصنيع والحضرية والبيروقراطية ترتبط بشدة بالتحديث[2].

وفي تعريف آخر يشير مفهوم التحديث إلى محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الاجتماعي، والاقتصادي والتكنولوجي والصحي... وذلك عن طريق استخدام نتائج العلم والتكنولوجيا الحديثة، وفي هذا الصدد يذهب ولبرت موور (Moore) إلى أن التحديث يتضمن إحداث تحول شامل في بناء نظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل إلى مرحلة المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج المختلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف[3].

وبالتالي يرتبط مفهوم التحديث أساسا باستخدام التكنولوجيا في النهوض بالمجتمعات إلى الأمام، وكلما زادت درجات استخدام التكنولوجيا كلما صار المجتمع أكثر تحديثا، كما هو الشأن في الدول الغربية، ويصبح المجتمع أكثر تنظيما، ويظهر التجانس وتغيب الفوارق الطبقية، أما البلدان الأقل استخداما للتكنولوجيا، فهي أقل تحديثا، وتتجلى فيها الفوارق الاجتماعية على شكل مجتمعات فسيفسائية. ويعود الاختلاف بين المجتمعات الفسيفسائية

---

[1] رابح كعباش، مرجع سابق، ص49.

[2] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.، ص75.

[3] محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق، ص ص 19- 20.

المتخلفة، والمجتمعات الغربية الحديثة في أن مصدر الاختلاف (مصدر التخلف)، إنما هو فقدان الصفات التي يتمتع بها الغرب (الصناعة، الحداثة، الحضارة العلمية...إلخ). ولا يمكن للبلدان المتخلفة تجاوز تخلفها إلا بالتحديث[1].

من خلال تناول مفهوم التحديث الذي لا يرتبط إلا بالمجتمعات المتطورة والحديثة، وكلما ازداد التحديث في مجتمع معين، كلما ابتعد ذلك المجتمع عن النمط التقليد وغابت الفوارق الاجتماعية كالعشيرة، والقبيلة، وظهر التجانس والتنظيم الاجتماعي لذالك المجتمع، التحديث يعني استخدام التطور العلمي والتكنولوجي لإحداث التغير الاجتماعي الإيجابي في ذلك المجتمع. وبالتالي هناك علاقة بين التحديث والتغير، إذ أن التحديث يسعى إلى التغير الاجتماعي الإيجابي، ولكنه يختلف عنه في عدة نواحي، فالتحديث مادي ومقصود، وذو أهداف واضحة هي الانتقال بالمجتمع من التقليد إلى الأكثر حداثة، وهذا ما ليس بالضروري عند التغير الاجتماعي، فالانتقال عند التغير الاجتماعي بالمجتمع قد يكون إلى الأمام أي التحديث، وقد يكون إلى الوراء أي التخلف.

وخلاصة القول حول مجمل المفاهيم الاجتماعية التي تناولناها بالشرح (التقدم، التطور، النمو، التنمية، التحديث)، والتي غالبا ما ترتبط بمفهوم التغير الاجتماعي، فهي أقل شمولا من التغير الاجتماعي لأنها تفسر التغير الاجتماعي في شقه الايجابي فقط، دون الاهتمام بالآثار السلبية التي قد تنجم عن التحولات الاجتماعية التي تحدثها تلك المفاهيم السالفة الذكر، فإن كان سعيها هو الرقي الاجتماعي والازدهار، فإن آثارها قد تتحول إلى مشكلات عند بعض الأنساق الاجتماعية، وهذا ما يدخل في نطاق اهتمامات التغير الاجتماعي، إذ يبحث في التحولات الإيجابية والسلبية في الأنساق الاجتماعية، وعلى مستوى الأدوار والوظائف على حد سواء.

---

[1] هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص41.